



Distr.  
GENERAL

A/41/421/Add.1  
26 September 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون  
البند ٦٢ من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ التوصيات والمقررات  
التي اعتمدها الجمعية العامة في  
دورتها الاستثنائية العاشرة

دراسات نزع السلاح التي تفضلع بها  
الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

المفحة

الردود الواردة من الحكومات

٢	..... جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٢	..... مصر
٤	..... الهند

الردود الواردة من الحكومات

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦]

١ - ترى حكومة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن اعداد دراسات نزع السلاح ، كجانب هام من أعمال الأمم المتحدة ، ينبغي أن يسهم في اعتماد تدابير محددة لنزع السلاح ، فضلا عن تعزيز الثقة واعتماد خطوات أخرى لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، ولكن لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها أو بديلا عن نزع حقيقي للسلاح ، كما لا ينبغي لها أن تصرف الانتباه عن حل المشاكل الحيوية المتعلقة بالحد من الأسلحة وتخفيضها . ويجب أن يكون القصد الاساسي من دراسات الأمم المتحدة لنزع السلاح هو توفير مساندة عملية للمفاوضات الجارية وتلبية احتياجاتها الحقيقية .

٢ - وللأسف ، ليست جميع دراسات الأمم المتحدة متمشية مع هذه الاهداف . وعلى سبيل المثال ، فإن عمل فريق الخبراء لوضع أرقام قياسية للأسعار والتعادلات في القوة الشرائية للنفقات العسكرية للدول ، يؤخر ويعقد حل المشكلة وقد استعاض عن ذلك بحسابات واحصاءات مطنعة لاتخاذ تدابير محددة . ومن الصعب تصور كيف يمكن أن يؤدي هذا العمل الى تخفيض النفقات العسكرية .

٣ - ومن شأن الزيادة المفرطة في عدد الدراسات التي تظلع بها الأمم المتحدة معوقة أن تؤدي الى نتائج عكسية . اذ يجب تحديد عددها بالحاجة الحقيقية اليها في مفاوضات نزع السلاح .

٤ - وينبغي تعزيز دور المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ، اذ أن هذا المجلس يمكن أن يستخلص نتائج بشأن جدوى دراسة بعينها والحاحيتها واتجاهها العام ونطاقها قبل اتخاذ قرار من قبل الجمعية العامة بشأن اجرائها .

٥ - وينبغي تشكيل أفرقة الخبراء المنشأة لاجراء دراسة بعينها ، على أساس التمثيل السياسي والجغرافي العادل . ويجب أن يكون أعضاؤها من الخبراء الكفاء

الذين لديهم معرفة كبيرة بمشكلة معينة . ومن الأفضل في معظم الحالات أن يكونوا خبراء حكوميين وحجة في بلدانهم .

٦ - ويجب أن تجرى الدراسات في غضون فترات وجيزة ، وأن تستخدم فيها موارد الأمم المتحدة بصورة اقتصادية وتكون ذات قيمة عملية في اعتماد تدابير محددة لنزع السلاح .

٧ - وقد طرح الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى كثيرا من المقترحات الصالحة الرامية إلى تدعيم الأمن العام عن طريق نزع السلاح . وينبغي كذلك للدراسات التي تظلع بها الأمم المتحدة لجوانب مختلفة لنزع السلاح أن تقوم ، بدور محدد في إنقاذ البشرية من خطر حدوث كارثة نووية ، وفي تحقيق تدابير لنزع حقيقي للسلاح وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، كما ينبغي دوما تحسين آلية تنفيذها .

### مصر

[الأصل : بالانكليزية]

[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

١ - تقوم مصر دائما ، تمشيا مع امثالها الشديد لميثاق الأمم المتحدة ، بدور قيادي في الجهود الدولية لنزع السلاح ، كما أنها من المساندين بقوة لدور الأمم المتحدة في هذا الصدد . وترتبا على ذلك ، تؤيد مصر تأييدا تاما الفقرة ٩٦ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د ١ - ٢٠/٢٠) بشأن دراسات نزع السلاح التي اظلع بها الأمين العام بمساعدة مناسبة من جانب خبراء حكوميين أو خبراء استشاريين .

٢ - ولقد نظرت الحكومة المصرية باهتمام في الدراسات التي أنجزت بالفعل . وهي تعتقد اعتقادا راسخا أن دراسات نزع السلاح التي اظلع بها داخل الأمم المتحدة قد أسهمت اسهاما كبيرا في ادراك الجوانب المختلفة لنزع السلاح على نحو أوضح ، وستعزز عملية التفاوض . وهي على ثقة بأن الأمين العام سيهتدى دائما بمبدأ التمثيل العادل في تعيين أفرقة الخبراء الحكوميين أو الاستشاريين .

٣ - ومما لا شك فيه أن برنامج الدراسات الذي اظلع به سيعززه الاتفاق السوري الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على برنامج شامل لنزع

السلاح . وريخما يتم التوصل الى مثل هذا الاتفاق ، ينبغي أن تكون مداوات الجمعية العامة هي الأساس الذي تختار مواضيع الدراسة بناء عليه .

٤ - وينبغي أن تستتبع الدراسات تقييما موضوعيا لكل حالة ، وفحما شاملا ومستفيضا لموضوع أى دراسة بهدف تقديم توصيات واقتراحات تطلعية من أجل تعزيز عملية نزع السلاح . ومما لا شك فيه أنه لا ينبغي محاولة اعتماد الدراسات بتوافق الآراء ؛ غير أن ذلك لا ينبغي أن يكون شرطا لا غنى عنه لاتمامها .

٥ - ويمكن أيضا أن تشكل توصيات الدراسات المحددة جزءا من تقرير المجلس الاستشارى لدراسات نزع السلاح وأن يعتمدها الأمين العام بعد ذلك . وينبغي الاستفادة الكاملة من قدرة المجلس الاستشارى على تقديم المشورة بشأن مضمون تلك الدراسات وكذلك بشأن تنفيذها .

#### الهند

[الأصل : بالانكليزية]

[١٢ آب/أغسطس ١٩٨٦]

١ - ترى حكومة الهند أن الأمم المتحدة قد قدمت اسهامات هامة تجاه تشجيع دراسات نزع السلاح . وقد قامت هذه الدراسات بدور بناء للغاية في ميدان نزع السلاح . والاغراض الثلاثة لهذه الدراسات التي حددها المجلس الاستشارى لدراسات نزع السلاح في عام ١٩٧٩ وهي : (أ) المساعدة في المفاوضات الجارية ؛ و(ب) تحديد مجالات التفاوض الجديدة الممكنة ؛ و(ج) زيادة الوعي العام بالمشاكل التي ينطوى عليها سباق التسلح ونزع السلاح ؛ لا تزال صحيحة . وقد تناولت ال ٢٢ دراسة التي أجريت منذ ذلك الحين بتفوييف من الجمعية العامة مجموعة متنوعة من المواضيع ودرست عدة مشاكل في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة ، وحددت المجالات التي يمكن التوصل فيها الى اتفاق وأوضحت مجالات عدم الاتفاق . وكانت هذه العملية مفيدة للغاية في تحقيق اعداد كبيرة من الناس في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق باستمرار تكديس الأسلحة والاشار المختلفة المترتبة على نزع السلاح . وهي تساعد وتسهل ايجاد رأى عام مستنير وذخيرة معلومات عن الآراء والنهج المتعلقة بالخلافات التي تحيط بالمسائل في ميدان نزع السلاح . وهي تقدم للمؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم الدعم والاسهام لاجراء البحوث في

مجالات صعبة ، مما تدعو الحاجة اليه بشدة لايجاد حلول عملية للمشاكل التي تعوق جهود نزع السلاح . وبهذا الوصف ، تعتبر هذه الدراسات قيّمة للغاية . وقد تم التسليم بأهمية الدور الذي قامت به الدراسات التي أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة فسي الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د 1 - 2/10) وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرومة لنزع السلاح ، التي أقرت بتوافق الآراء .

٣ - ومن الجدير بالذكر أن جميع الدراسات ال ٢٢ المذكورة أعلاه عدا اثنتين قد انتهت باعتماد تقرير متفق عليه وتم ذلك في معظم الحالات بالتوصل الى توافق للآراء حول التقرير النهائي . بيد أنه لا يعقل اطلاقاً توقع أن تسفر جميع هذه الدراسات عن توافق آراء جميع المشاركين . وتدعو الحاجة الى اجراء تمييز واضح بين المفاوضات في حد ذاتها وأعمال أفرقة الدراسة التابعة للأمم المتحدة . إذ ليست الأخيرة هيئات تفاوضية وأى توقعات بأن تتوصل الى نتائج متفق عليها سيكون من شأنها القضاء على تلك الدراسات . وستكون هناك دائماً مواضيع يتعذر التوصل فيها الى توافق فسي الآراء ولكنها ، بسبب أهميتها لبقاء الجنس البشري ، ستحتاج الى أن تفحص بتمعق وأن يبيد غموضها لامكان طرحها على الرأي العام العالمي لامدار حكم نهائي بشأنها . وفي تلك الحالات ، ينبغي استخدام طرائق لاجراء الدراسات ليس عن طريق توافق الآراء ، ومثال ذلك ، بالتعبير عن جميع وجهات النظر تعبيراً كاملاً وتقديم النتائج المنبثقة عنها في جملتها في حالة تضارب بعضها مع البعض الآخر . وفي الحالة الدولية الراهنة ، تمثل هذه الدراسات السبل المتاحة الوحيدة لبذل قمارى الجهود لتحقيق الموضوعية في ميدان نزع السلاح وتحتاج الموضوعية الى عرض وجهات النظر المتباينة كما هي وليس بتر الآراء لمجرد تحقيق توافق مطنع في الآراء ، وينبغي أن يعهد الى القارئ باجراء تقييمه الخاص به في الحالة التي يكون الخبراء منقسمين بشأنها . والأمر الذي يجب أن يكون واضحاً من البداية هو ضرورة تقديم تقرير في جميع الحالات . ولا يمكن أن يكون عدم توافق الآراء سبباً لاحباط الدراسة .

٣ - وينبغي امان النظر في المشاكل التي شارت في أثناء اعداد الدراسات وايجاد الطرق لحلها ، دون التعدي بأي حال على حرية كل فريق من الخبراء في تحديد كيفية تناول المهام المنوطة به على أفضل وجه . ويمكن ، على سبيل المثال ، وضع مختلف السبل الاجرائية المقترحة على أن يكون مفهوماً أنه في الوقت الذي يبذل فيه كل فريق جميع الجهود لاعتماد هذه الاجراءات للتوصل الى نتيجة متفق عليها ، سيكون أيضاً متمتعاً بحرية النظر في الطرق الأخرى .

٤ - وفي حين أنه ليمت هناك حاجة إلى الاعتراض على إيجاز الخبرة المكتسبة في الأمم المتحدة على مدى السنين بغية زيادة تحسين وتميز قيمة الدراسات ، ينبغي أن يكون هدف أية دراسة من هذه الدراسات تطلعيًا وإيجابيًا وألا يفرض أية قيود على إجراء هذه الدراسات في الأمم المتحدة مستقبلاً . وإنما نرفض أية توصية من شأنها أن تنال من سير أعمال أفرقة الدراسة هذه بطرح مطالب مطعنة بشأن وجهات النظر والوقائع الواردة في هذه الدراسات أو طريقة عرضها . ويجب بذل كل جهد لتلافي الازدواج وتخفيف التكاليف ، ولكن لا يجب السماح للمخاوف المتعلقة بحقيق الميزانية وحدها أن تقيّد العمل الممتاز الذي ما برحت تقوم به الأمم المتحدة في ميدان دراسات نزع السلاح . ويتعين النظر إلى الآثار المالية لهذا المسعى ، وهي ليست كبيرة للغاية على الإطلاق ، بمنظور صحيح . ولا يمكن أن يسمح للاعتبارات السياسية أن تتدخل إلا بقدر يقل عن ذلك بكثير .

٥ - ومن الضروري أيضًا في هذا الصدد التشديد على أنه يجب الاحتفاظ بقدر كاد من التوازن السياسي والجغرافي في تكوين أفرقة الخبراء المنوط بها إجراء الدراسات . ولا يمكن أن يكون من المفالة التأكيد على أهمية ذلك لاجتياز فهم مشترك بشأن قضايا نزع السلاح الحاسمة يكون مقبولاً من الجميع .

٦ - وعلاوة على ذلك ، وفي حين كانت الدراسات التي أجريت في الماضي مفيدة في زيادة الوعي بالآخطار وتعقد المشاكل التي تنطوي عليها ، فإنها أجريت حتى الآن بدرجات متفاوتة على أساس غرض بعينه ولم تدمج في إطار مفاوضات نزع السلاح . وينبغي مراعاة ذلك مستقبلاً . وينبغي أن يركز اختيار المواضيع للدراسة على العقبات الكؤود الرئيسية التي تعترض احراز تقدم في ميدان نزع السلاح ، كي يمكن للدراسات "أن تساعد في المفاوضات الجارية" بصورة فعالة ، على نحو ما أكدته بالفعل المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح .

-----